

الميكانيكيات الاقتصادية : 01 - النقود

1. المبادلة :

1.1 تعريف المبادلة : المبادلة هي عملية التنازل عن شيء مقابل الحصول على شيء آخر.

2. أشكال المبادلة :

- أ- المقايضة : المقايضة تعني مبادلة سلعة بسلعة أو خدمة بخدمة أو سلعة بخدمة، وذلك دون استخدام النقود (سلعة ← سلعة).
- ب- عيوب المقايضة : هناك خمسة عيوب هي:
 - عدم التوافق بين رغبات الأطراف المتبادلة.
 - عدم قابلية بعض السلع للتجزئة مثل الماشية.
 - عدم وجود معدل موحد للتبادل يتم تبادل السلع على أساسه.
 - صعوبة مقايضة الخدمات بالسلع.
 - عدم قابلية بعض السلع للتخزين أو يتطلب تخزينها تكاليف، بالإضافة إلى احتمال تعرضها للتلف.
- ب- المبادلة بواسطة النقود : هي استخدام النقود كوسيط في عملية التبادل (سلعة ← نقود ← سلعة).

2. النقود :

- 1.2 تعريف النقود : يمكن تعريف النقود وظيفيا على أنها " أي شيء يقبل قبولاً عاماً كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة ومستودع للقيم ووسيلة للمدفوعات الآجلة".
- 2.2 خصائص النقود : تتمثل في ستة خصائص وهي:
 - تتمتع بالقبول العام من قبل جميع أفراد المجتمع. نادرة نسبياً.
 - تتمتع ببنية نسبية في قيمتها.
 - وحداتها ثابتة.
 - سهولة الحمل والاحتفاظ.

3. وظائف النقود : تتمثل في أربع وظائف أساسية هي:

- وسيط للمبادلة : إن النقود لا تتطلب لذاتها وإنما لاستخدامها كوسيلة للحصول على السلع والخدمات دون اللجوء إلى المقايضة: سلعة ← نقود ← سلعة
- مقياس للقيمة : تستخدم النقود في قياس قيم جميع السلع والخدمات ونسبة قيمة كل سلعة إلى السلع الأخرى لذلك تحدد كل دولة وحدة معينة للقياس كالدينار.
- مستودع للقيم : نظرا لسهولة وزن النقود وسهولة حفظها دون تكاليف أو تلف، فالأشخاص يحتفظون بها لا لذاتها بل لانفاقها في المستقبل أي تخزين القدرة الشرائية.

• وسيلة للمدفوعات الآجلة : تستخدم النقود كأداة لتسديد الالتزامات الناتجة عن الاقتراض أو البيع على الحساب.... الخ

4. أشكال النقود :

- أ- النقود المعدنية : هي تلك النقود المسكوكة من المعدن كالذهب والفضة... وهي شكلان :

* نقود معدنية كاملة حيث قيمتها القانونية تساوي قيمتها كمعدن.

* نقود معدنية مساعدة حيث قيمتها القانونية أكبر من قيمتها كمعدن.

ب- النقود الورقية (القانونية) : هي النقود التي يصدرها البنك المركزي، وتلزم الدولة الأشخاص بقبولها للتداول دون إمكانية تحويلها إلى ذهب أو فضة.

ج- النقود المصرفية (الخطية) : هي نقود تصدرها البنوك التجارية، وهي عبارة عن أرصدة في حسابات المودعين في المصرف. حيث تنتقل ملكيتها من شخص لآخر عن طريق الشيكات وأوامر الدفع، كما أنها لا تعتبر إلزامية.

د- البطاقة الائتمانية : تصدر من طرف البنوك التجارية، حيث يمكن استعمالها لسحب النقود أو لشراء السلع والخدمات ويقوم البنك بتسديد فواتير الشراء.

هـ- النقود الإلكترونية (الرقمية) : وهي عبارة عن أرصدة نقدية مسجلة مسجلة على بطاقات الكترونية (البطاقة الإلكترونية، الهواتف المحمولة)، من خصائصها

إمكانية التمويل عن بعد وتحويل القيمة من شخص لآخر ويشترط فيها توفر:

- الزبون - البائع - البنك ويجب أن يكون كل طرف يتعامل ببرنامج النقود الإلكترونية.

5.2 إصدار النقود :

إصدار النقود الورقية والمعدنية : يحق للدولة وحدها إصدار هذه النقود، حيث فرضت هذه المهمة للسلطة النقدية متمثلة في البنك المركزي.

إصدار النقود المصرفية والإلكترونية وبطاقات الائتمان : يحق للبنوك التجارية بإصدار هذه النوع من النقود ولكن تحت رقابة البنك المركزي.

6.2 الكتلة النقدية : هي مجموعة الوحدات النقدية أو الوحدات القائمة بدور النقود الموجودة لدى مختلف الأعوان الاقتصاديين.

• مكونات الكتلة النقدية : تتكون من :

أ. النقود القانونية : وتشمل كل الأوراق النقدية والنقود المعدنية المساعدة، وتسمى قانونية لأن القانون يصيب عليها صفة شرعية، كما أنها تمثل قمة السيولة.

ب. النقود الائتمانية : وتشمل جميع الدوائع الجارية، وهي غير قانونية لأنه يمكن لأي بنك تجاري إصدارها.

02- السوق والأسعار

1. السوق :

1.1 تعريف السوق : هو المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة لتبادل السلع أو الخدمات.

2. أنواع السوق :

أ- سوق السلع والخدمات : هو المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون لتبادل السلع والخدمات.

ب- سوق العمل : هو المكان الذي يلتقي فيه عارضوا العمل مع طالبي العمل قصد التوظيف وتبادل خدمات العمل.

ج- السوق المالية : هو المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون لتداول الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات.

3. أشكال السوق :

* المنافسة الكاملة أو التامة : في الواقع لا يوجد هذا النوع من الأسواق لأنه لا يمكن أن تتحقق جميع شروط المنافسة التامة والمتمثلة في ما يلي :

- تعدد البائعين والمشتريين لنفس السلعة.
- صغر حجم عرض البائعين وطلب المشتريين بحيث لا يمكن لأحد التأثير على مجريات السوق.
- للمعرفة التامة بظروف السوق من عرض وطلب وأسعار.
- تناسل السلع ووجود سعر موحد.
- حرية الدخول والخروج من السوق دون عراقيل.

* المنافسة غير الكاملة : وهي ثلاثة أشكال كالتالي :

أ- المنافسة الاحتكارية : وتتميز بـ :

- تعدد البائعين والمشتريين.
- عدم التجانس بين السلع واختلاف الأسعار.
- عدم المعرفة التامة بظروف السوق من طرف البائعين والمشتريين.
- ب- احتكار القلة : ويتميز بـ :
 - وجود عدد قليل من البائعين أو من المشتريين.
 - وجود سلع متشابهة ولكن متجانسة وأسعار مختلفة.
 - البائع يعلم تقريبا رد فعل باقي البائعين في حالة احتكار القلة من البائعين.
 - المشتري يعلم تقريبا رد فعل باقي المشتريين في حالة احتكار القلة من المشتريين.

ج- الاحتكار التام : وهي السوق التي يوجد فيها بائع واحد يتحكم في عرض السلعة وسعرها، أو وجود مشتري واحد يتحكم في الطلب على السلعة أو سعرها.

2. الأسعار :

1.2 تعريف السعر : هو التعبير النقدي لقيمة سلعة أو خدمة معينة.

2.2 العناصر المحددة للسعر : هي الطلب والعرض.

أ- الطلب :

• تعريف الطلب : هو الكمية المطلوبة من سلعة أو خدمة معينة عند سعر معين خلال فترة زمنية معينة.

• قانون الطلب : قانون الطلب يعبر عن العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة لسلعة ما.

• منحني الطلب : هو التمثيل البياني لجدول الطلب، حيث أن المحور العمودي يمثل الأسعار والمحور الأفقي يمثل الكميات المطلوبة. كما أن الانحدار منحنى الطلب (الميل سالب) يعبر عن العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة.

• العوامل المؤثرة في الطلب : تتمثل فيما يلي :

- سعر السلعة المعنية - أسعار السلع الأخرى البديلة والمكملة.

- الدخل النقدي للمستهلك - الأوضاع الاجتماعية والثقافية كالعادات والتقاليد.

- ذوق المستهلكين.

• مرونة الطلب : يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع لمرونة الطلب هي :

أ) مرونة الطلب السعرية : هي درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغير الحاصل في سعرها.

مرونة الطلب السعرية = التغير النسبي للكمية المطلوبة لسلعة ما / التغير النسبي لسعر نفس السلعة

$$E_{P/P} = \frac{\frac{Q_{X_2} - Q_{X_1}}{Q_{X_1}}}{\frac{P_{X_2} - P_{X_1}}{P_{X_1}}} = \frac{Q_{X_2} - Q_{X_1}}{Q_{X_1}} \cdot \frac{P_{X_1}}{P_{X_2} - P_{X_1}}$$

$$E_{P/P} = \frac{\text{التغير في الكمية}}{\text{الكمية الاساس}} = \frac{\text{التغير في السعر}}{\text{سعر الاساس}}$$

ملاحظات :

إشارة مرونة الطلب السعرية سالبة وهي تدل على العلاقة العكسية بين الكميات المطلوبة من السلعة مع سعرها، ولذا تأخذ مرونة الطلب السعرية بالقيمة المطلقة.

يمكن التمييز بين الحالات التالية لمرونة الطلب السعرية :

• إذا كانت $E_{P/P} > 1$ نقول أن الطلب كثير المرونة.

• إذا كانت $E_{P/P} < 1$ نقول أن الطلب قليل المرونة.

• إذا كانت $E_{P/P} = 1$ نقول أن الطلب متكافئ المرونة.

• إذا كانت $E_{P/P} = 0$ نقول أن الطلب عديم المرونة.

03. النظام المصرفي

1. النظام المصرفي

تعريف النظام المصرفي : النظام (الجهاز) المصرفي هو مجموعة المؤسسات المصرفية التي تتعامل بالائتمان في بلد ما.

2. البنوك :

1.1. تعريف البنك : هو عبارة عن مؤسسة هدفها التعامل في النقود والائتمان، حيث يقوم بتجميع النقود من أصحاب الفوائض المالية بهدف إقراضها أو استثمارها.

2.2. أنواع البنوك : تصنف البنوك إلى :

أ. بنك الجزائر (البنك المركزي) : وفقاً للأمر 11/03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 هـ الموافق لـ 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقروض. فإن بنك الجزائر هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. ويعد تاجر في علاقته مع الغير، و يحكمه التشريع التجاري. تمتلك الدولة رأسمال بنك الجزائر. يقع مقره في مدينة الجزائر. وهدفه ليس تحقيق الربح وإنما خدمة الصالح العام وهو لا يتعامل مع الأفراد. حيث يديره مجلسان :

* مجلس الادارة يقوم بالشؤون الادارية.

* مجلس النقد والقروض يتولى السلطة النقدية.

وظائف بنك الجزائر :

أ. بنك الإصدار : له الحق في إصدار العملة النقدية.

ب. بنك البنوك : يقدم القروض للبنوك التجارية مقابل الفائدة، ويقوم بإعادة خصم الأوراق التجارية مقابل فائدة معينة بسعر يسمى سعر إعادة الخصم، بالإضافة إلى تسوية الحسابات بين البنوك التجارية (عن طريق المقاصة).

ج. بنك الحكومة : تلجأ الحكومة إليه في حالة احتياج الأموال أو ايداع أموالها لديه، كما يتولى البنك المركزي تنفيذ السياسات الاقتصادية للحكومة عن طريق الرقابة على الائتمان.

د. الترخيص بفتح البنوك والمؤسسات المالية، وتعديل قوانينها الأساسية وسحب الإ اعتماد.

هـ. حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية.

ب. البنوك التجارية (بنوك الودائع) : هي البنوك التي تقوم بصفة معتادة ب :

- قبول الودائع من الأفراد والشركات وتلتزم بدفعها عند الطلب أو موعد متفق عليه.

- عمليات القرض.

- وضع وسائل الدفع (النقود، الشيك ..) تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل.

ج. البنوك المتخصصة (بنوك الأعمال) : هي بنوك حديثة النشأة ظهرت لتلبية الاحتياجات المالية طويلة الأجل للاستثمار، تعتمد هذه البنوك على الودائع طويلة الأجل والاقراض من الغير في شكل سندات مقابل فوائد، حيث تقوم بتحويل هذه الودائع والاقراضات إلى قروض متوسطة وطويلة الأجل للغير (المؤسسات ..) مقابل الحصول على فوائد، أو تحويلها إلى تمويل المشاريع الاستثمارية.

د. المؤسسات المالية : هي عبارة عن أشخاص معنوية مهمتها الرئيسية القيام بكل الأعمال المصرفية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور (الودائع)، ويعتمد رأسمالها أساساً على المدخرات طويلة الأجل والاقراض من الغير.

3. العمليات المصرفية : تقوم المصارف التجارية بمجموعة من العمليات يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع رئيسية :

3.1. قبول الودائع : الوديعة هي دين بئمة المصرف (أي رصيد موجب للمودع)

و تصنف الودائع إلى نوعين رئيسيين هما الودائع تحت الطلب والودائع لأجل إضافة إلى الودائع الادخارية :

أ. الودائع تحت الطلب (الجارية) : هي الودائع التي يحق للمودعين استردادها متى أرادوا دون إعلام مسبق وعلى البنك أن يكون جاهزاً لتلبية مطالبهم، وتتمثل في :

• حساب الصكوك : يستخدم من طرف الأفراد لتلبية احتياجاتهم، وهذا الحساب يجب أن يظل رصيده دائماً، أي أن الزبون لا يستطيع أن يسحب إلا ما هو موجود فعلاً في رصيده، والبنك لا يدفع فوائد لصاحب هذا الحساب بل العكس أي أن صاحب الحساب هو من عليه دفع مصاريف مسك الحساب.

• الحساب الجاري : يشبه حساب الصكوك إلا أنه يختلف عليه في نقطتين هما :

* يستخدم من طرف رجال الأعمال أو المؤسسات الصناعية والتجارية.

* عموماً يكون دائماً إلا أنه يمكن أن يكون مديناً أي أن البنك يمكنه إقراض مبالغ لرجال الأعمال مقابل فوائد وهذا طيلة فترة كونه مديناً.

ب. الودائع لأجل : وهي الودائع المرتبطة بميعاد استحقاق معين حيث يقوم البنك بدفع فوائد لأصحابها، وهذا النوع يحقق هدفين لأصحابها :

* الحصول على فوائد لقاء عملية التوظيف.

* الحصول على سيولة في الوقت المناسب وهذا بعد الإعلام المسبق للبنك بالسحب.

ج. الودائع الادخارية : هي ودائع تودع لأجل طويل مقابل فوائد معتبرة، وهي تحقق هدف واحد للمودع والمتمثل في الحصول على فوائد، ولا يحق للمودع السحب قبل تاريخ الاستحقاق.

2.2. توظيف الأموال :

أ. الائتمان : يعتبر من أهم المعاملات المصرفية التجارية، وله عدة صور أهمها :

• اعتمادات الصندوق : وهي تستهدف التمويل المستمر للحساب الجاري المدين، مقابل فوائد تدفع للبنك.

(ب) مرونة الطلب التقاطعية : هي درجة إستجابة الطلب على سلعة معينة (قهوة) للتغير الذي يطرأ على سعر سلعة أخرى بديلة (شاي) أو مكملة (سكر). و بعبارة أخرى هي درجة التغير النسبي للكمية المطلوبة من سلعة معينة نتيجة التغير النسبي لسعر سلعة أخرى.

مرونة الطلب التقاطعية = التغير النسبي للكمية المطلوبة لسلعة ما \ التغير النسبي لسعر سلعة أخرى

$$E_{X/P_Y} = \frac{\frac{Q_{X_2} - Q_{X_1}}{Q_{X_1}}}{\frac{P_{Y_2} - P_{Y_1}}{P_{Y_1}}} = \frac{Q_{X_2} - Q_{X_1}}{Q_{X_1}} \cdot \frac{P_{Y_1}}{P_{Y_2} - P_{Y_1}}$$

ملاحظات :

• إذا كانت $E_{X/P_Y} > 0$ نقول أن السلعتين متبادلتين .

• إذا كانت $E_{X/P_Y} < 0$ نقول أن السلعتين متكاملتين .

• إذا كانت $E_{X/P_Y} = 0$ نقول أن السلعتين مستقلتين .

(ج) مرونة الطلب الدخلية : هي درجة إستجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير الذي يطرأ على الدخل النقدي للمستهلك .

مرونة الطلب الدخلية = التغير النسبي للكمية المطلوبة لسلعة ما \ التغير النسبي للدخل النقدي للمستهلك

$$E_{X/R} = \frac{\frac{Q_{X_2} - Q_{X_1}}{Q_{X_1}}}{\frac{R_2 - R_1}{R_1}} = \frac{Q_{X_2} - Q_{X_1}}{Q_{X_1}} \cdot \frac{R_1}{R_2 - R_1}$$

ملاحظات :

• إذا كانت $E_{X/R} > 0$ نقول أن السلعة المطلوبة سلعة عادية .

• إذا كانت $E_{X/R} < 0$ نقول أن السلعة المطلوبة سلعة دنيا .

• تكون السلعة العادية سلعة كمالية إذا كانت $E_{X/R} > 1$.

• تكون السلعة العادية سلعة ضرورية إذا كانت $0 < E_{X/R} < 1$.

ب- العرض :

تعريف العرض : هو الكمية المعروضة من سلعة معينة عند سعر معين خلال فترة زمنية معينة.

قانون العرض : يعبر قانون العرض عن العلاقة الطردية التي تربط الكمية المعروضة من سلعة ما وسعرها.

منحنى العرض : هو تمثيل بياني لجدول العرض، حيث المحور العمودي يمثل الأسعار والمحور الأفقي يمثل الكميات المعروضة .

العوامل المؤثرة في العرض : تتمثل فيما يلي : - سعر السلعة المعينة .

- أسعار السلع الأخرى المكملة والبديلة (المنافسة) .

- أسعار عوامل الإنتاج . - توقعات المنتجين .

مرونة العرض : هي درجة إستجابة عرض سلعة معينة للتغير الذي يطرأ على سعرها .

مرونة العرض = التغير النسبي للكمية المعروضة لسلعة ما \ التغير النسبي لسعر نفس السلعة

$$E_{X/P_X} = \frac{\frac{Q_{X_2} - Q_{X_1}}{Q_{X_1}}}{\frac{P_{X_2} - P_{X_1}}{P_{X_1}}} = \frac{Q_{X_2} - Q_{X_1}}{Q_{X_1}} \cdot \frac{P_{X_1}}{P_{X_2} - P_{X_1}}$$

ملاحظات :

إشارة مرونة العرض موجبة وهي تدل على العلاقة الطردية التي تربط الكميات المعروضة من السلعة مع سعرها .

يمكن التمييز بين الحالات التالية لمرونة العرض السعريّة :

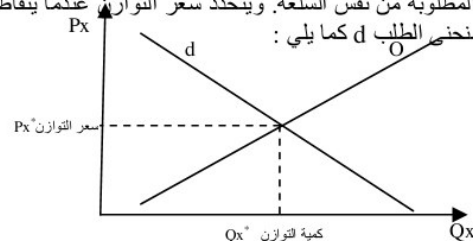
• إذا كانت $E_{X/P_X} > 1$ نقول أن العرض كثير المرونة .

• إذا كانت $E_{X/P_X} < 1$ نقول أن العرض قليل المرونة .

• إذا كانت $E_{X/P_X} = 1$ نقول أن العرض متكافئ المرونة .

• إذا كانت $E_{X/P_X} = 0$ نقول أن العرض عديم المرونة .

3.2. سعر التوازن : هو ذلك السعر الذي يتحقق عنده التعادل بين الكمية المعروضة من سلعة ما مع الكمية المطلوبة من نفس السلعة. ويتحدد سعر التوازن عندما يتقاطع منحنى العرض O مع منحنى الطلب d كما يلي :



- **القروض بضمان أوراق مالية أو تجارية :** وهذا مقابل فوائد.
- **كفالات الضمان :** هي تعهد بموجبه يكفل (يضمن) البنك العميل في حدود مبلغ معين تجاه طرف ثالث مقابل عمولة يتقاضاها البنك من عميله.
- **الاعتماد المستندي :** هو تعهد من البنك بتسديد قيمة السلع المستوردة للمصدر الأجنبي.
- **الخصم وإعادة الخصم :** الخصم هو تسديد قيمة الورقة قبل تاريخ استحقاقها مقابل خصم (مصاريف)، حيث تبقى هذه الأوراق في حوزة البنوك التجارية، وفي حالة احتياج البنوك التجارية للأموال تلجأ إلى **البنك المركزي لإعادة خصم** تلك الأوراق من جديد مقابل سعر يسمى **سعر إعادة الخصم**.
- **ب. التوظيف في الاستثمار :** وهي عملية توظيف الأموال الفائضة بعد عمليات الإقراض في شكل استثمارات طويلة الأجل نسبياً كالاستثمار في السندات الحكومية أو شراء الأوراق المالية وأذونات الخزينة العمومية.
- **ج. التوظيف في إطار الجهاز المصرفي :** وهي عملية توظيف الأموال داخل الجهاز المصرفي كإيداع الأموال في المصارف التجارية الأخرى مقابل فوائد أو شراء سندات متوسطة أو طويلة الأجل من المصارف المتخصصة مقابل فوائد.
- **3.3 خدمات مصرفية أخرى :**
 - تجميع الأوراق التجارية نيابة عن عملائها مقابل عمولة.
 - القاء بالتحويلات النقدية بين العملاء مقابل عمولة.
 - تأجير الخزائن الحديدية.
 - القيام بمرحاض بأسمهم الشركات للاكتتاب العام مقابل عمولة.
 - تقوم نيابة عن شركات المساهمة بتوزيع الأرباح وفوائد السندات مقابل عمولة.

المبادلات الدولية : (01- التجارة الخارجية)

- 1.1 **تعريف التجارة الخارجية :** هي مبادلة السلع والخدمات بين أشخاص طبيعيين أو معنويين يقيمون في دول مختلفة.
- 2.1 **أسباب قيام التجارة الخارجية :**
 - عدم استطاعة الدول تحقيق الاكتفاء الذاتي من جميع السلع والخدمات.
 - التوسع في نشاط المؤسسات الاقتصادية أدى إلى زيادة الإنتاج ومنه إلى البحث عن أسواق جديدة لتصريف المنتجات عن طريق التصدير، والحصول على منتجات جديدة عن طريق الإستيراد.
 - تقسيم العمل الدولي أدى إلى ظهور دول متخصصة في الإنتاج الزراعي وأخرى متخصصة في الإنتاج الصناعي.
 - من مصلحة كل دولة أن تخصص في الإنتاج الذي لها فيه أكبر كفاءة أو يتميز بتكلفة نسبية أقل من غيره وتستورد الإنتاج الذي يكون لها فيه تكلفة نسبية أكبر من غيره.
- 3.1 **أهمية التجارة الخارجية :** تكمن أهمية التجارة الخارجية في **المزايا** (تصدير السلع والخدمات إلى الخارج عن طريق تصريف الفائض من الإنتاج المحلي، رفع رصيد الدولة من العملة الصعبة، استيراد السلع والخدمات التي تحتاج إليها الدولة) التي يستفيد منها كل بلد من جهة واستحالة انزاع أي دولة عن العالم الخارجي من جهة أخرى.
- 4.1 **سياسة التجارة الخارجية :** هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة لتعظيم عائداتها من علاقاتها التجارية مع العالم الخارجي بهدف تحقيق أهدافها الاقتصادية. وهي تقوم على مبدئين أساسيين هما مبدأ **حرية التجارة** ومبدأ **الحماية**.
 - **مبدأ حرية التجارة :** يهدف إلى إلغاء كافة القيود على التجارة الخارجية، وعدم التمييز في المعاملة بين السلع الأجنبية والمحلية كما يهدف هذا المبدأ إلى :
 - الحد من الاحتكار.
 - الاستغلال الأمثل والعقلاني للثروات.
 - تخفيض أسعار مختلف السلع والخدمات - إنعاش التجارة الخارجية بين دول العالم.
 - **مبدأ الحماية :** يدعوا هذا المبدأ إلى تدخل الدولة عن طريق مجموعة من الإجراءات التي تتضمن قيود مختلفة على التجارة الخارجية لتحقيق أهداف معينة منها :
 - حماية الصناعات المحلية الناشئة.
 - حماية الأسواق من سياسة الإغراق التي تتبعها بعض الدول المصدرة للسلع الرخيصة.
 - زيادة إيرادات الخزينة العمومية.
 - تقليل الواردات بهدف تخفيف العجز في ميزان المدفوعات.

2. ميزان المدفوعات :

- 1.2 **تعريفه :** هو سجل يسجل فيه القيم النقدية لمختلف المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الأعوان المقيمين في دولة ما وغير المقيمين فيها (العالم الخارجي) خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة.
- 2.2 **مكوناته :** يتكون ميزان المدفوعات من :
 - **الحساب الجاري :** ويتضمن ثلاثة عناصر هي :
 - **ميزان التجارة المنظورة (الميزان التجاري) :** يتضمن حركة الصادرات من السلع في الجانب الدائن (استلام أموال من الخارج)، وحركة الواردات من السلع في الجانب المدين (دفع أموال إلى الخارج).

- **ميزان التجارة غير المنظورة (ميزان الخدمات) :** يتضمن حركة الصادرات من الخدمات في الجانب الدائن (استلام أموال من الخارج)، وحركة الواردات من الخدمات في الجانب المدين (دفع أموال إلى الخارج) مثل : النقل التامين... إلخ.
- **ميزان التحويلات من طرف واحد (تحويلات دون مقابل) :** ويتضمن التحويلات الآتية من الخارج التي تسجل في جانبه الدائن، والتحويلات نحو الخارج التي تسجل في الجانب المدين، مثل تحويلات المهاجرين والعاملين في الخارج إلى ذويهم، المعاشات والتعويضات المقدمة من الحكومات.
- **حساب رأس المال :** ويتضمن العناصر التالية :
 - أصول البلد في الخارج وتغيرات الأصول الأجنبية في البلد.
 - الاستثمارات المباشرة الأجنبية في الداخل واستثمارات البلد المباشرة في الخارج.
 - المشتريات والمبيعات من الأوراق المالية.
 - استثمارات المحفظة في الخارج.
- **حساب الاحتياطات الرسمية :** يتضمن التغير في أصول الاحتياطات الرسمية للبلد في الخارج، والتغير في أصول الاحتياطات الرسمية للأجانب في الداخل، وتتضمن الاحتياطات الرسمية ما يلي :
 - امتلاكات الأجهزة النقدية المحلية من الذهب.
 - العملات الأجنبية الرسمية لدى البلد.
 - حقوق السحب الخاصة.
 - احتياطات البلد لدى صندوق النقد الدولي F.M.I.
- 3.2 **توازن ميزان المدفوعات :** يكون ميزان المدفوعات دائماً متوازناً من الناحية المحاسبية لكن هذا لا يعني بالضرورة توازن من الناحية الاقتصادية. فقد يكون الخلل في أحد عناصر الميزان، وعادة ما يكون العجز في الحساب الجاري.
- و بناء على ذلك يمكن التمييز بين ثلاث حالات هي :
 - **حالة التوازن :** تعني أن حقوق الدولة على العالم الخارجي مساوية لإلتزاماتها تجاه العالم الخارجي، وهذا يدل على **كفاءة الأداء** الاقتصادي للبلد.
 - **حالة وجود فائض :** تعني أن حقوق الدولة على العالم الخارجي أكبر من التزاماتها تجاه العالم الخارجي، وهي حالة **غير مرغوب** فيها إلا أنها أقل خطورة من حالة العجز، وهذا يدل على عدم نجاح الدولة في تحقيق التوازن الخارجي، **ولإعادة الحالة إلى التوازن** تقوم الدولة بزيادة الأصول من الاحتياطات الرسمية للبلد بالخارج بمقدار قيمة الفائض.
 - **حالة وجود عجز :** تعني أن حقوق الدولة على العالم الخارجي أصغر من التزاماتها تجاه العالم الخارجي، وهي الحالة **الأخطر** والأكثر شيوعاً في العالم، وهذا يدل على عدم نجاح الدولة في تحقيق التوازن الخارجي، **ولإعادة الحالة إلى التوازن** تقوم الدولة بتخفيض الأصول من الاحتياطات الرسمية للبلد بالخارج بمقدار قيمة العجز.
- 3. **المنظمة العالمية للتجارة (O.M.C) :**
 - 3.1 **تعريف المنظمة العالمية للتجارة :** هي المنظمة الوحيدة التي تُعنى بتنظيم التجارة الخارجية، تأسست بتاريخ 01 جاني 1995، مقرها سويسرا، وقد حلت محل الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة G.A.T.
 - 3.2 **دور المنظمة العالمية للتجارة :** يتمثل فيما يلي :
 - تحرير التجارة الدولية وهذا بضمان انسياب التجارة بحرية أكبر قدر من اليسر والحرية.
 - مراقبة مدى تنفيذ الاتفاقيات التجارية بين الدول عن طريق إدارة الاتفاقيات الدولية ومراجعة السياسات الوطنية المتعلقة بالتجارة الدولية.
 - الفصل في النزاعات التجارية الدولية : التي تنشأ بين الدول المتخاصمة نتيجة خرق للاتفاقيات التجارية الدولية، وفي حالة فرض العقوبات فإنها لا تتولى توقيع العقوبات، وإنما تفوض الأمر للطرف المتضرر.
- 02- **الصرف :**
 1. **تعريف الصرف :** يعرف الصرف بأنه مبادلة عملة دولة ما مقابل عملة دولة أخرى، مثل مبادلة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.
 2. **أسباب الصرف :** تنشأ الحاجة إلى الصرف الأجنبي عندما تنشأ تعاملات تتطلب استعمال العملات الأجنبية، مثل : التجارة الخارجية، زيارة الأراضي المقدسة، البعثات التعليمية... إلخ.
 3. **سوق الصرف :**
 - 3.1 **تعريفه :** هو السوق الذي تتم فيه عملية مبادلة العملات الأجنبية، كما يقصد به شبكة العلاقات التي تربط الأطراف المشاركة في مجال الصرف (المصدرون والمستوردون، البنك المركزي، البنوك التجارية، سمسرة الصرف الأجنبي...).
 - 3.2 **أنواعه :**
 - **سوق الصرف بين البنوك :** هو عبارة عن السوق المحلي للصرف الذي يتكون من مختلف البنوك المحلية التي تقوم ببيع وشراء العملات الأجنبية داخل البلد.
 - **السوق العالمي للصرف :** هو عبارة عن مختلف مراكز الصرف الأجنبي المنتشرة عبر العالم والمرتبطة ببعضها البعض بشكل مستمر بواسطة شبكات الاتصال الحديثة، وهذه المراكز تعتبر بمثابة سوق عالمي واحد مثل : مركز نيويورك، لندن، طوكي، هونغ كونغ،... إلخ.

4. سعر (معدل) الصرف : هو عدد الوحدات من عملة دولة ما مقابل وحدة واحدة من عملة دولة أخرى، أي المعدل الذي يجري على أساسه تبديل عملة بعملة أخرى،

مثلا $1\$ = 700A$.

5. أنظمة الصرف :

1.5. نظام الصرف الثابت : في ظل نظام الصرف الثابت تتدخل السلطة النقدية بربط قيمة العملة الوطنية بقيمة عملة أجنبية واحدة (التي تعقد بها معظم صفقات هذا البلد)، أو بالقيمة المتوسطة لعدد من العملات الرئيسية في العالم (عادة تتكون من : الدولار الأمريكي، اليورو، الجنيه الإسترليني، الين الياباني) ويطلق عليها مصطلح "سلة العملات".

2.5. نظام الصرف المرن (المتغير) : في ظل نظام الصرف المرن تتحدد قيمة العملة الأجنبية في السوق بتفاعل قوى العرض والطلب على هذه العملة، دون تدخل السلطة النقدية.

6. سياسة سعر الصرف : هي مجموعة من الإجراءات والتدابير والوسائل التي تتخذها السلطات النقدية للبلد في مجال الصرف بغية تحقيق أهداف معينة.

6. أهداف سياسة الصرف :

- تشجيع الصناعات المحلية.
- التحكم في الواردات.
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

2.6. وسائل سياسة الصرف :

• **تعديل سعر الصرف :** يقصد بتعديل سعر الصرف هو خفض أو رفع العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية، ففي حالة التخفيض تزداد الصادرات وتنخفض الواردات مما يؤدي إلى تشجيع وتعمية الصناعات المحلية، أما في حالة رفع قيمة العملة الوطنية تصبح أسعار الواردات منخفضة مما يؤدي إلى زيادة الواردات الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الأسعار أي لتقليل من حدة التضخم.

• **استخدام احتياطات الصرف :** يقصد بإحتياطات الصرف في بلد ما بأنها مجموعة العملات الأجنبية التي بحوزة السلطة النقدية والتي تقوم باستخدامها عند التدخل في سوق الصرف، ففي حالة انخفاض سعر صرف العملة الوطنية عن المستوى المرغوب، تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف طالبة شراء العملة الوطنية مقابل التخلي عن العملات الأجنبية مما يؤدي إلى الرفع من سعر صرف العملة الوطنية، أما في حالة ارتفاع سعر الصرف العملة الوطنية عن المستوى المرغوب فيه، تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف عارضة بيع العملة الوطنية مقابل الحصول على العملات الأجنبية مما يؤدي إلى خفض من سعر العملة الوطنية.

• **مراقبة الصرف :** يقصد بها مجموعة التدابير التي تضعها السلطة النقدية للبلد على استخدام الصرف الأجنبي بهدف الحد من خروج رؤوس الأموال والمحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية، وبالتالي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

03- البطالة :

1.1. تعريف البطالة : هي ظاهرة اقتصادية واجتماعية تتمثل في تعطل العمال عن العمل كلياً أو جزئياً، عدم توفر فرص العمل للأشخاص القادرين عليه والراغبين فيه.

2.1. تعريف البطال : حسب تعريف المكتب الدولي للعمل فإن البطال هو كل شخص قادر على العمل، ويرغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجور السائد، ولكن دون جدوى.

2. أسباب البطالة :

- التباين المستمر بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي.
- قلة الاستثمارات تؤدي إلى عدم فتح مناصب شغل كافية.
- حالة الكساد (العرض < الطلب) تؤدي إلى غلق بعض المصانع وتسريح العمال.
- إعادة هيكلة م الاقتصادية تؤدي إلى تسريح العمال الذين لا تتوفر فيهم المؤهلات.
- التطور التقني الذي يؤدي إلى إحلال الآلة محل العمال.
- فشل بعض السياسات التنموية المنتهجة.
- ارتفاع المديونية الخارجية.

3. أنواع البطالة :

أ. **البطالة الدورية :** هذه البطالة مرتبطة بالوضعية الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد من انكماش (كساد) وانتعاش (رواج)، فعند الانتعاش يزداد الطلب على اليد العاملة، وعند الانكماش يستغني أرباب العمل على اليد العاملة بسبب صعوبة تصريف المنتجات.

ب. **البطالة الاحتكاكية :** تظهر خلال فترات تنقل الأفراد بين المهن والمناطق المختلفة، وهي ناتجة عن نقص المعلومات المتعلقة بعرض العمل والطلب عليه.

ج. **البطالة الهيكلية :** تظهر نتيجة التغيرات الهيكلية في بنية الاقتصاد الوطني، التي تؤدي إلى عدم التوافق بين فرص العمل المتوفرة ومؤهلات الباحثين عن العمل.

د. **البطالة الفنية :** تظهر نتيجة تعطل سير الإنتاج بسبب التعطل المفاجئ للآلات أو التذبذب في التموين بالمواد الأولية...الخ.

هـ. **البطالة الجزئية :** تظهر عند تخفيض المؤسسة لعدد الساعات الرسمية لكل عامل.

4. آثار البطالة :

- 1.1. الآثار الاقتصادية :** تتمثل فيما يلي :
 - **ضعف الإنتاج :** إن تسريح العمال يؤدي إلى انخفاض حجم الإنتاج.
 - **ضعف الاستهلاك :** البطالة تؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية (الاستهلاك) للبطالين.
- 2.2. الآثار الاجتماعية :** تتمثل فيما يلي :
 - **تفشي الأزمات الاجتماعية :** كالصراعات الأسرية، السرقة والانحلال الخلقي...الخ.
 - **الهجرة :** وهذا من أجل العمل ولو بشروط غير لائقة.
- 3.3. الآثار السياسية :** تتمثل في الاحتجاجات والمظاهرات للمطالبة بتحسين وضعيتهم المعيشية.
- 5. إجراءات التخفيف من البطالة (وسائل معالجة البطالة) :**
 - تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية عن طريق الامتيازات المادية والمالية لخلق مناصب شغل جديدة.
 - اتباع سياسة تخفيض ساعات العمل مع المحافظة على نفس الأجرة، وتشجيع التقاعد المبكر، بهدف خلق مناصب شغل إضافية.
 - إنشاء صندوق التأمين على البطالة لتأمين الحد الأدنى من القدرة الشرائية.

04- التضخم :

تعريف التضخم : هو حركة صعودية للأسعار تتميز بالاستمرار الذاتي، وهي ناتجة عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض.

2. أنواع التضخم :

أ. **التضخم الظاهر (الطليق) :** هو الذي يظهر أثره بشكل مباشر وجلي في ارتفاع الأسعار، وينعكس ذلك في ارتفاع الأجور والنفقات المرنة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مختلف المداخل بصفة عامة.

ب. **التضخم الخفي :** وهو تضخم خفي ومستتر، حيث تكون الأسعار غير مرتفعة نتيجة تدخل الدولة في تحديد الأسعار، وهذا يؤدي إلى ظهور السوق السوداء التي تحتوي على السلع المفقودة ولكن بأسعار مرتفعة.

ج. **التضخم الكامن :** يظهر نتيجة الزيادة الكبيرة غير الطبيعية في الدخل الوطني النقدي دون أن تصاحبها زيادة في الإنفاق الكلي، ويحدث هذا في حالة الحروب حيث يتم تحديد كمية معينة من السلع لكل فرد ولا يمكنه شراء أكثر منها.

د. **التضخم الجامع :** يعتبر هذا النوع من أخطر أنواع التضخم وأكثرها ضرراً، حيث يتميز بالارتفاع الكبير والمتسارع في المستوى العام للأسعار تصاحبها سرعة في تداول النقود في السوق، حيث يتم طبع المزيد من الأوراق النقدية بكميات تفوق متطلبات النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ومنه انخفاض قيمة العملة الوطنية وانهارها.

هـ. **التضخم الزاحف :** هو أقل الأنواع خطورة على الاقتصاد الوطني، حيث يتسم هذا النوع بارتفاع الأسعار بمعدلات بطيئة.

3. أسباب التضخم :

- **التضخم الناشئ عن زيادة التكاليف :** ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع تكاليف الاستغلال في المؤسسات الاقتصادية كرفع الأجور فهو يحدث بسبب مطالبة العمال برفع الأجور.
- **التضخم الناشئ عن زيادة الطلب :** ينشأ عن زيادة حجم الطلب الكلي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات (أي لا تقابله زيادة مماثلة في العرض الكلي)، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
- **تضخم ناشئ عن إصدار النقود بكميات تفوق متطلبات الاقتصاد الوطني :** أي أن الزيادة في كمية النقود المتداولة في السوق تؤدي إلى اختلال التوازن بينها وبين الكمية المعروضة من السلع والخدمات، ومنه ارتفاع الأسعار.

4. آثار التضخم :

- 1.1. الآثار الاقتصادية :**
 - انخفاض قيمة العملة.
 - انخفاض الادخار وزيادة الاستهلاك.
 - انخفاض معدل الفائدة.
 - انخفاض الاستثمارات.

2.2. الآثار الاجتماعية :

- ارتفاع نسبة البطالة.
- التأثير السلبي على ذوي الدخل الثابتة والمحدودة.
- ظهور الأزمات الاجتماعية.

5. وسائل معالجة التضخم :

- 1.1. سياسة تجسيد الأجور ومراقبة الأسعار :** تعمل الدولة بالاشتراك مع النقابات وأرباب العمل على تجسيد الأجور لفترة معينة من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على مراقبة الأسعار بهدف الحفاظ على ثبات القدرة الشرائية للأجراء خلال نفس الفترة.
- 2.2. مراقبة الإصدار النقدي :** حيث يقوم البنك المركزي (السلطة النقدية) بالاعتماد على أدوات السياسة النقدية المتمثلة في :
 - رفع سعر إعادة الخصم : بهدف التأثير على القدرة الائتمانية للمصارف ومنه تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق.
 - سياسة السوق المفتوحة : حيث يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية من أجل سحب جزء من السيولة المتداولة في السوق.

- رفع نسبة الاحتياطي القانوني : للبنوك التجارية احتياطات لدى البنك المركزي، لذا يقوم هذا الأخير برفع نسبة الاحتياطي القانوني بهدف تخفيض القدرة الائتمانية للمصارف ومنه تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق.
- 3.5. تحقيق التوازن في الميزانية (الموازنة العامة) : في حالة وجود عجز في الميزانية العامة للدولة، والذي يُعد أحد أسباب التضخم تقوم الدولة بما يلي :
 - تخفيض الإنفاق الحكومي : حيث يؤدي هذا التخفيض إلى تخفيض الطلب الكلي وكمية النقود المتداولة وبالتالي تخفيض التضخم.
 - زيادة الضرائب على السلع الكمالية : حيث يؤدي هذا إلى تخفيض الطلب الكلي وكمية النقود المتداولة من جهة، وزيادة إيرادات الميزانية العامة للدولة من جهة أخرى.
 - اللجوء إلى الدين العام : إن سحب كمية النقود الفائضة من السوق تؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي وكمية النقود المتداولة وزيادة إيرادات الميزانية العامة للدولة.

المناجحة (01) - القيادة

1. تعريف القيادة : القيادة هي القدرة على التأثير على المرؤوسين وتوجيه جهودهم لتحقيق أهداف المنظمة. ولتكون هناك قيادة يجب توفر ثلاثة عناصر (شروط) وهي :
 - وجود هدف يتصف بقدرة ومهارات عالية.
 - وجود هدف يسعى القائد لتحقيقه.
 - وجود أفراد ملزمين بتحقيق هذا الهدف.
2. أساليب القيادة : هي طرق معاملة القائد لمرؤوسيه. ويمكن التمييز بين الأساليب التالية :
 - أ. القيادة الديمقراطية : وهي التي يحتكر فيها القائد السلطة، حيث يقوم باتخاذ قراراته دون إستشارة مرؤوسيه (الإستبداد بالسلطة).
 - ب. القيادة الديمقراطية : وهي التي يُشارك فيها القائد مرؤوسيه في إتخاذ قراراته، وذلك عن طريق الإستماع إلى آرائهم واقتراحاتهم وتشجيع الاتصال وتبادل المعلومات، كل هذا مع إحتفاظه بالسلطة النهائية في إتخاذ القرار.
 - ج. القيادة البيروقراطية : وهي التي يحتكر فيها الإداريون السلطة، أي حكم الموظفين الذين تُخذ سلطتهم من حرية المرؤوسين، ويغلب على هذا الأسلوب اللجوء إلى الطرق الرسمية من أجل تنفيذ التعليمات، وكذلك البطء في إتخاذ القرارات.
 - د. القيادة التكنوقراطية : وهي التي تسند فيها مهمة القيادة إلى الخبراء (الذين يمتلكون المعرفة أكثر من غيرهم) للاستفادة من خبراتهم.
3. العوامل المؤثرة في اختيار أسلوب القيادة : تتمثل فيما يلي :
 - أ. الموصفات الشخصية للقائد : تلعب دوراً أساسياً في تحديد أسلوب القيادة المتبع.
 - ب. عوامل تخص المرؤوسين : أي عندما تكون مجموعة العمل غير متجانسة أو قليلة الخبرة فإن القيادة الفردية في هذه الحالة تحقق أفضل النتائج، أما عندما تكون مجموعة العمل متجانسة ولديها الخبرة المناسبة فإن القيادة الديمقراطية في هذه الحالة هي التي تحقق أفضل النتائج.
 - ج. عوامل البيئة : أي أن الظروف المحيطة تأثر في اختيار أسلوب القيادة، فمثلاً في حالة وقوع حادث فإن أسلوب القيادة الأفضل هو القيادة الفردية لأن الوقت لا يسمح بالمشاورات وإتخاذ القرارات، وفي حالة أن المؤسسة لها فروع في مختلف أنحاء الوطن فإن أسلوب القيادة الفردية لا يكون الأفضل.

4. الدافعية (التحفيز) :

1. تعريف الدافعية : هي تشجيع الأفراد وتحفيزهم واستنهاض طموحهم لدفعهم للعمل أكثر من أجل تحقيق أهداف المنظمة بأقصى درجة من الكفاءة.
2. العوامل المؤثرة في الدافعية (عوامل نجاح الدافعية) : تتمثل فيما يلي :
 - أ. عوامل تنظيمية : وتتمثل في الأوامر والتوجيهات التي تصدر من طرف القيادة تجاه المرؤوسين والتي يجب أن تتصف بالدقة والوضوح لتحقيق أقصى درجة كفاءة.
 - ب. عوامل اجتماعية : عند إصدار الأوامر يجب على القائد مراعاة العوامل الاجتماعية للمرؤوسين (السكن، العمل..) حتى يتم تنفيذ الأوامر والتوجيهات بأقصى درجة من الكفاءة.
 - ج. عوامل نفسية : إن الأحاسيس والتوقعات والمخاوف... إلخ، تلعب دوراً هاماً في توجيه سلوك الأفراد، لذا على القيادة أن تدرس ردود فعل المرؤوسين المتوقعة عند توجيه الأوامر والتوجيهات والعمل على إيجاد طرق لعلاجها.
- 3.4. نظرية الحاجات الدافعية (التحفيزية) :

هناك عدة نظريات وسنقتصر على أهم هذه النظريات وهي :

 - أ. نظرية ذات العاملين أو نظرية هيرزبرغ (Herzberg) : تقوم على أساس تصنيف الحاجات الدافعية إلى صنفين (لذا سميت بنظرية ذات العاملين) هما :
 - عامل الصحة : وهو مجموعة العناصر التي إذا توفرت بالكيفية الملائمة أدت إلى رضا المرؤوسين دون تحفيزهم، أما إذا لم تتوفر أدت إلى تدمرهم وعدم إرضائهم، مثل توفر الأجرة، الظروف الجيدة للعمل... إلخ.
 - عامل التحفيز : وهو مجموعة العناصر التي إذا توفرت بالكيفية الملائمة أدت إلى تشجيع المرؤوسين وتحفيزهم ودفعهم للعمل أكثر كالتقدير، الترقية... إلخ.
 - ب. نظرية تدرج الحاجات لـ أبراهام ماسلو (A.Maslow) : تقوم على أساس تقسيم الحاجات البشرية إلى خمس مجموعات :
 - الحاجات الطبيعية : وهي الحاجات الضرورية كالطعام واللباس، المسكن، النوم...
 - الحاجة إلى الأمن والحماية...

- الحاجات الاجتماعية : مثل الصداقة والإنتماء ...
 - الحاجة إلى التقدير : أي شعور الفرد بتقدير الآخرين والمكانة الاجتماعية.
 - الحاجة إلى تحقيق الذات : أي تحقيق المنجزات.
- حيث هذه النظرية تقوم على مبدئين :
المبدأ الأول : مبدأ نقص الإشباع (الحاجة).
المبدأ الثاني : مبدأ تدرج الحاجات .
- 
- هرم ماسلو لتدرج الحاجات
(حسب نظرية ماسلو)

02- الاتصال :

1. تعريف الاتصال : هو عملية مستمرة تتضمن قيام أحد الأطراف بتحويل أفكار ومعلومات معينة إلى رسالة شفوية أو مكتوبة، تنقل من خلال وسيلة اتصال إلى أطراف الأخر.
2. أشكال الاتصال :
 - أ. الاتصال الرسمي : وهو الذي يتم عبر القنوات والمسارات الرسمية التي تحددها القياد التي تحكم المنظمة، وللاتصال الرسمي اتجاهان :
 - الاتصال العمودي : ويتكون من :
 - الاتصال النازل : وهو الاتصال الذي يتجه من المدراء إلى مرؤوسيه، ويتضمن الأوامر والقرارات والتعليمات... إلخ.
 - الاتصال الصاعد : وهو الاتصال الذي يتجه من المرؤوسين إلى رؤسائهم، ويتضمن التقارير والطلبات والردود والإجابات والشكاوى... إلخ.
 - ب. الاتصال الأفقي : هو الاتصال الذي يتم بين موظفي نفس المستوى الإداري الواحد، ويتضمن التنسيق بين الأنشطة وحل المشكلات وتبادل المعلومات... إلخ.
 - ب. الاتصال غير الرسمي : يتم هذا النوع عبر القنوات والمصارف غير الرسمية، ويمكن أن يكون أحد معوقات العمل داخل المؤسسة مثل الإشاعات.
3. مكونات عملية الاتصال :
 - المرسل : هو شخص لديه مجموعة من الأفكار والمعلومات، ويريد إرسالها لطرف آخر، وهو المسؤول عن إعداد وتوجيه المعلومات والأفكار.
 - المستقبل : هو الشخص الذي يتلقى الرسالة المتضمنة للمعلومات والأفكار.
 - الرسالة : هي عبارة عن تحويل الأفكار والمعلومات إلى مجموعة من الرموز ذات معاني مشتركة بين المرسل والمستقبل لتحقيق هدف معين مثل الحروف والكلمات والأصوات... إلخ.
 - قناة الاتصال : يقصد بها الأداة التي تستعمل في نقل الرسالة، وتأخذ أشكالاً مختلفة مثل الإتصال الشفوي والإتصال المكتوب (الخطابات والنشرات والدوريات) والصوت والصورة.
 - الاستجابة (الرد أو التغذية العكسية) : بعد تلقي مستقبل للرسالة الموجهة إليه يقوم بالرد عليها، وهنا يتحول المستقبل إلى مرسل آخر لرسالة أخرى.



4. أغراض الاتصال : إن الاتصال وسيلة يستخدمها مختلف أفراد المؤسسة في تسيير مؤسساتهم بغرض تحقيق مختلف أهدافها، ومن أهم الأغراض التي تتحقق بواسطة الاتصال ما يلي :
 - إصدار التعليمات والأوامر : حيث يقوم المسير بالاتصال بالمرؤوسين لإصدار التعليمات والأوامر بغرض تنفيذها من طرفهم.
 - ضمان وصول التعليمات والأوامر للمعنيين : وهذا بالشكل السليم وفي الوقت المناسب.
 - متابعة التنفيذ والتقييم : وهنا يجب أن يتم الإتصال في مختلف الإتجاهات (النازل والصاعد والأفقي).
 - 5. نجاح عملية الاتصال : لنجاح عملية الاتصال يجب أن تخلو من كل معوقات الاتصال والمتمثلة فيما يلي :
 - المعوقات المتعلقة بالمرسل : تتمثل في عدم فهم المستقبل للرسالة كما يفهمها هو، بالإضافة إلى اعتقاده أن حالته الانفعالية ومعتقداته لا تؤثر على شكل المعلومات والأفكار التي لديه.
 - المعوقات المتعلقة بالمستقبل : يقع المستقبل في نفس الأخطاء التي يقع فيها المرسل.

تفسير موارد المؤسسة : 01- التمويل

1. تعريف وظيفة التمويل : تعرف وظيفة التمويل على أنها الوظيفة التي تضمن للمؤسسة بشكل منتظم الأموال الضرورية للحياة على استثماراتها وتمويل عمليات استغلالها في الوقت المناسب وبأقل تكلفة، كما تسمح للمؤسسة من جهة أخرى بالمرافقة المالية والتي تتمثل أساساً في التأكد من الاستعمال الجيد للأموال و مردودية العمليات التي خصصت لها هذه الأموال.

2. المهام الأساسية لوظيفة التمويل :

2.1. تحديد احتياجات المؤسسة لرؤوس الأموال : يمكن تقسيم العمليات التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية إلى عمليات تتعلق بالاستغلال (والتي تتضمن احتياجات المؤسسة من المواد والوازم أو البضائع ، و اليد العاملة ...) وعمليات تتعلق بالاستثمار (الاستثمارات المادية كالمباني، الآلات و المعدات ..، الاستثمارات غير المادية كبراءة الاختراع و حقوق النشر و التأليف ..، و الاستثمارات المالية كالسندات، أسهم ، قروض) .

كل هذه العمليات تتطلب رؤوس أموال لتمويلها . و من هنا يأتي دور وظيفة التمويل في تحديد احتياجات كل عملية من هذه العمليات من رؤوس الأموال اللازمة و العمل تأمينها .

2.2. إعداد برنامج التمويل : يجب على برنامج التمويل أن يتضمن العناصر التالية :
• تحديد المبالغ اللازمة لتمويل كل عملية .
• تحديد تاريخ الشروع في إنجاز كل عملية .
• تحديد مدة إنجاز كل عملية .
• تحديد مصادر التمويل المناسبة لكل عملية .

3.2. تنظيم الخزينة : يتمثل تنظيم الخزينة في توقع النفقات (مفوعات المؤسسة المحتملة) وتوقع الإيرادات (مقبوضات المؤسسة المحتملة) اللازمة لتغطية تلك النفقات، وهذه التوقعات قد تكون شهرية أو أسبوعية .

4.2. تفسير رؤوس الأموال المتاحة : إن هدف المؤسسة الاقتصادية هو تحقيق التوازن الدائم بين رؤوس الأموال المتاحة وبين إستخداماتها . فالاحتفاظ بمبالغ مالية كبيرة عن الحد المطلوب يؤدي إلى تجميد جزء من رؤوس الأموال المتاحة للمؤسسة مما يجرها من تحقيق ربح إضافي . أما الاحتفاظ بمبالغ مالية قليلة عن الحد المطلوب يؤدي إلى توقف بعض أنشطة المؤسسة مما يؤدي بها إلى عدم الوفاء اتجاه ديون (التزامات) الغير .

3. مصادر تمويل المؤسسة :

3.1. التمويل الذاتي (الداخلي) : ويقصد به استخدام الموارد المالية الداخلية للمؤسسة، و التي تعود ملكيتها للمؤسسة . و تتكون من :
• **الاحتياطيات :** هي عبارة عن جزء تقتطعه المؤسسة من الأرباح غير الموزعة، وتشمل الاحتياطيات القانونية (إجبارية) و الاحتياطيات أخرى تختلف باختلاف المؤسسة .
• **المؤنات :** هي عبارة عن مبالغ تضعها المؤسسة بهدف تغطية الأعباء و الخسائر المحتملة الوقوع في المستقبل .
• **الإهلاكات :** هي عبارة عن مبالغ (أقساط) تخصصها المؤسسة بهدف تعويض ما هتلك من أصول ثابتة، و ذلك من أجل المحافظة على نفس الطاقة الإنتاجية الحالية .

إن للتمويل الذاتي فوائد متعددة، كتأمين التمويل بصفة مستمرة ومنتظمة، والحفاظ على الاستقلالية المالية للمؤسسة .

3.2. التمويل الخارجي : و يقصد به كل المصادر المالية التي تأتي من خارج المؤسسة بهدف تمويل عمليات المؤسسة . و يشمل التمويل الخارجي :

• **زيادة رأس المال :** و تكون عن طريق زيادة حصص الشركاء أو إدخال شركاء جدد، أو طرح أسهم جديدة للبيع .
• **القروض :** بمختلف آجالها القصيرة و المتوسطة و الطويلة .
• **الإعانات :** و هي المبالغ التي تتلقاها المؤسسة من الدولة ولا تقوم بإرجاعها، و الهدف منها تشجيع المؤسسات على إنتاج منتج معين .

4. عمليات تمويل المؤسسة الاقتصادية :

4.1. التمويل قصير المدى (الأجل) : تلجأ إليه المؤسسة من أجل تمويل العمليات الجارية كالمعاملات التجارية و عمليات الاستغلال . ويمكن أن يميز بين نوعين وهما :
• **الائتمان المصرفي :** وهو عبارة عن قروض قصيرة الأجل تقتض من المصارف التجارية مقابل فائدة، حيث يعتبر من أهم مصادر التمويل قصير المدى .
• **الائتمان التجاري :** ينشأ هذا الائتمان عندما تقوم المؤسسة بشراء مواد أو بضائع على الحساب (الدفع المؤجل) .

4.2. التمويل المتوسط و الطويل المدى (عمليات الاستثمار) : تلجأ المؤسسة إليه من أجل تمويل مختلف عمليات الاستثمار التي تقوم بها مثل اقتناء الآلات و التجهيزات، ويمكن أن يتم هذا النوع عن طريق السندات و القروض متوسطة و طويلة الأجل .

ملاحظة: 1. العناوين التي لم ترد في المطبوعة تم حذفها من طرف وزارة التربية
2. عتبة الدروس لبيكالوريا 2012 " الاتصال "

قال لقمان لأبنيه وهو يعظه : " إن الدنيا بحر عريض، قد هلك فيه الأولون والآخرون، فإن استطعت فأجعل سفينةك تقوى الله وعذتك التوكل على الله وذاك العمل الصالح، فإن نجوت فبرحمة الله وإن هلكت فبذنوبك..."

• المعوقات المتعلقة بعملية الإرسال : و يتعلق الأمر ب :

- **الأخطاء المتعلقة بالرسالة :** مثل الغموض الناتج عن أخطاء لغوية أو في الترجمة أو فقدان جزء من محتوياتها... إلخ.
- **الأخطاء المتعلقة قناة الاتصال :** قد يكون الخطأ في اختيار وسيلة الاتصال المناسبة أي الوسيلة الملائمة لمحتوى الرسالة ولطبيعة الشخص المستقبل لها ولزمن الاتصال.
- **عوائق الاستجابة (الرد) :** كل ما قيل عن المعوقات السابقة تنطبق على معوقات الاستجابة، باعتبار الاستجابة رسالة آخر.

03- الرقابة :

1. تعريف الرقابة : هي عبارة عن عملية تقويم النشاط الفعلي للمنظمة ومقارنته بالنشاط المخطط، ومن ثم تحديد الانحرافات بطريقة وصفية أو كمية بهدف اتخاذ ما يلزم لمعالجة الانحرافات.

2. مراحل الرقابة : تتمثل فيما يلي :

- 1.2. مرحلة تحديد المعايير الرقابية :** يتم فيها تحديد المعايير الرقابية المناسبة، والمعيير الرقابي هو رقم أو مقياس للجودة أو لمستوى الأداء، تستخدمه المؤسسة لقياس النتائج المحققة، حيث يحدد هذا المعيار بشكل كمي (وحدات منتجة) أو وصفي (جودة الإنتاج) في خطة المنظمة.
- 2.2. مرحلة قياس الأداء :** يتم فيها قياس الأداء الفعلي أو المنجز من طرف المنظمة، كقياس كمية الإنتاج المنجزة، أو حجم المبيعات... إلخ.
- 3.2. مرحلة المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط :** يتم في هذه المرحلة المقارنة بين الأداء المنجز فعلا مع المعايير الرقابية المحددة مسبقا، وهنا تكون أمام ثلاث حالات :
• **عدم وجود انحرافات :** أي توافق بين الأداء الفعلي والمخطط، أي أن الأداء جيد .
• **وجود انحرافات سلبية :** أي أن الأداء المنجز فعلا أكبر من المخطط وهذا يدل على أن الأداء جيد.

• **وجود انحرافات سلبية :** أي أن الأداء المنجز فعلا أقل من المخطط وهذا يدل على أن الأداء سيئ.

4.2. مرحلة تحليل أسباب الانحرافات واتخاذ القرارات اللازمة : يتم في هذه المرحلة تحليل أسباب الانحرافات سواء كانت سلبية أو موجبة، لاتخاذ القرار المناسب لكل حالة، ففي حالة وجود انحرافات سلبية يجب تحميل المسؤولية على من تسبب في هذه الانحرافات، أما في حالة وجود انحرافات موجبة يجب مكافأة من تسبب في هذه الانحرافات أو إعادة النظر في المعايير الرقابية.

3. خصائص عملية الرقابة الفعالة : تتمثل فيما يلي :

- أن تكون المعلومات المقدمة خالية من الأخطاء .
- أن تكون المعلومات المقدمة واضحة ودقيقة ومخالبة مع التعديلات لاتخاذ القرار في أسرع وقت ممكن .
- يجب أن تقدم المعلومات في الوقت المناسب، لكي لا تفقد المعلومة قيمتها (الوقت)
- سرعة تداول المعلومات وانتقالها بين مختلف المستويات . (السرعة في التداول)
- أن تكون عملية الرقابة مرنة بحيث يمكن تعديلها حسب تغير الظروف . (المرونة)
- أن يتصف نظام الرقابة بالاقتصاد في التكاليف . (الاقتصاد في التكاليف)

4. أنواع الرقابة :

1.4. الرقابة المسبقة (التنبؤية) : يتم هذا النوع من الرقابة قبل الشروع في إنجاز أي نشاط يتعلق بالمؤسسة، والغرض من ذلك هو العمل على تفادي وقوع المشاكل و العواقب قبل حدوثها .

2.4. الرقابة أثناء التنفيذ (المتابعة) : تتم أثناء مرحلة التنفيذ، أي أثناء إنجاز مختلف أنشطة المؤسسة، والهدف من وراء ذلك هو متابعة حسن التنفيذ للأنشطة و القيام بالإجراءات التصحيحية في وقتها المناسب في حالة حدوث أي خلل .

3.4. الرقابة اللاحقة : تتم بعد الانتهاء من مرحلة التنفيذ، و يتم ذلك عن طريق جمع المعلومات التي تتعلق بالأداء الفعلي لمختلف أنشطة المؤسسة و مقارنتها بما كان مخططا لها، و الهدف من ذلك هو التأكد من حسن سير الأداء .

5. أساليب الرقابة :**1.5. الرقابة التقليدية :** تتضمن العناصر التالية :

- **الملاحظة الشخصية :** لها أهمية كبيرة في عملية الرقابة، حيث تتم من طرف المشرفين المباشرين عن طريق ملاحظتهم للمرؤوسين وسير الأداء .
- **التقارير :** يجب أن تكون دقيقة و واضحة ومكتوبة من طرف موظفون متخصصون في الرقابة .

• **الميزانية التقديرية :** الميزانية التقديرية هي تعبير رقمي أو كمي عن الأهداف والنتائج المتوقعة للمؤسسة، حيث لها أهمية كبيرة في عملية الرقابة وهذا عن طريق مقارنة الانجاز الفعلي مع توقعات الميزانية التقديرية وتحديد الانحرافات .

• **نقطة التعادل :** حيث توضح لنا حجم المبيعات الذي تبدأ انطلاقا منه المؤسسة في تحقيق الأرباح، ومنه تبين لنا منطقة الأرباح ومنطقة الخسائر .

• **النسب المالية :** تستخدم النسب المالية في قياس الأداء و المراقبة في المؤسسة، ومن أهم هذه النسب : النسب الهيكلية ، نسب السيولة... إلخ.

2.5. الرقابة المتخصصة : هناك أساليب كثيرة للرقابة منطلقا استعمال علوم الرياضيات والإحصاء وبحوث العمليات، ومن أهم هذه الأساليب : أسلوب تقييم و مراجعة المشاريع PERT، طريقة المسار الحرج CPM .